مؤتمر منظمة العمل الدولية لتشغيل الشباب في شمال أفريقيا

جنيف، 26-27 سبتمبر 2017

التأكيد مجددا على الالتزام بتشجيع تشغيل الشباب في شمال أفريقيا – خارطة طريق تشغيل الشباب في شمال أفريقيا

خارطة الطريق (2017–2022)

في أعقاب الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي شهدتها بعض بلدان شمال أفريقيا في مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، وجهت الأطر الوطنية للتنمية في المنطقة المزيد من الاهتمام بتوفير فرص عمل وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية والحقوق في العمل، وخصوصا للشباب. ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة في عام 2015، ولا سيما الهدف الثامن منها بشأن النمو الشامل والتشغيل الكامل والعمل اللائق، تزايد الاهتمام بشكل أكبر بمجال العمل والحماية الاجتماعية والحقوق في العمل.

في عام 2016، اعتمدت الجزائر نموذجاً جديداً للنمو بغية تنويع الاقتصاد، تحقيق معدل نمو سنوي قوامه 6.5% والحد من البطالة لتصل إلى7% مع حلول عام 2030. وقد أرسى الميثاق الوطني الاقتصادي والاجتماعي المبرم في عام 2014 الذي خلف الميثاق المبرم عام 2006، مبادئ وأولويات أساسية خاصة بنموذج تنمية شامل وكثيف التشغيل. ووضعت *مصر* في استراتيجية التنمية المستدامة الخاصة بها ("رؤية 2030") هدف الوصول إلى نسبة بطالة تصل إلى 5% فقط مع حلول عام 2030، أي تقليص المعدل الحالي بمقدار النصف، في محاولة منها التركيز على الشباب على وجه الخصوص، الذي يمثل 90% من العاطلين. *وفي موريتانيا* تهدف الاستراتيجية الوطنية للنمو السريع والازدهار المشترك للفترة 2016–2030 إلى "تعزيز النمو المستدام القوي والشامل"، وخلق ما يزيد عن 120 ألف وظيفة للفترة 2016–2020 وتقليص البطالة لكي تصل إلى 9.9% مع حلول عام 2030.

أما *"استراتيجية الوطنية للتشغيل" في المغرب* فتتوقع زيادة في حجم العمالة والحد من البطالة لتصل إلى 3.9% مع حلول عام 2050. ومن العناصر المحورية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية في *السودان* (2007–2031) هي تشغيل الشباب، وتنص الاستراتيجية على برامج شاملة لتنمية المهارات، وتعزيز الانتقال الي القطاع الرسمي، تطوير قاعدة معلومات خاصه بسوق العمل، وتعزيز الحوار الاجتماعي. وتعبر الخطة الخمسية للتنمية في السودان عن نفس هذه الأهداف. *أما خطة التنمية في تونس* (2016–2020) فتهدف إلى تحقيق معدل نمو مستدام مقداره 3.5%

والحد من البطالة لتصل إلى 12% مع حلول 2020. ويضع العقد الاجتماعي لتونس (2013) و"إعلان تونس" للتشغيل (2016) الخطوط الأساسية الخاصة بالأطراف الثلاثة، الحكومة والعمال وأصحاب العمل والتي تهدف إلى إصلاح السياسات في تلك المجالات.

لم تتأثر معدلات البطالة بين الشباب بمعدلات النمو المرتفعة والتي بلغت نحو 5% في المتوسط خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، حيث بقيت معدلاتها أعلى من 25% في عام 2010. ومنذ ذلك الحين تحمل الشباب عبء التباطؤ الاقتصادي في شمال أفريقيا الذي تلا الأزمة المالية العالمية والفترات الانتقالية السياسية. وفي حين شهد النمو الاقتصادي انتعاشاً منذ عام 2014-2015 في معظم بلدان المنطقة، يظل نمو الوظائف متأخرًا مقارنة بالمنحنى الديموغرافي. أما اليوم فيعاني ثلث الشباب في المنطقة من البطالة، بينما يقدر عدد الشباب الذين يعملون في وظائف غير مستقرة بثلث آخر. ولهذه الأزمة آثار واضحة دون أدنى لبس على الاستقرار السياسي والأمن وعلى زيادة حدة الهجرة غير الشرعية. بينما تؤدي موجة جديدة من موجات التقدم التكنولوجي إلى تغيير وجه العالم بوتيرة سريعة، بحيث تتيح فرصاً جديدة ولكنها تضاعف من المخاطر الماثلة أمام الفرص المتاحة للشباب (من سن 15 إلى 29) في عالم العمل.

وبمناسبة انعقاد الدورة 101 لمؤتمر العمل الدولي في عام 2012، اعتمد المؤتمر قراراً بشأن "أزمة تشغيل الشباب: وثيقة "دعوة إلى اتخاذ إجراءات عملية"، ثم تلا هذا القرار التصديق على خطة –متابعته 2012-2019. وتنص هذه الوثيقة على توصيات محددة مقدمة إلى جميع الأطراف المعنية على المستوى الوطني لتنفيذ استراتيجيات متكاملة ومنسقة جيدا تشمل سياسات للتشغيل وسياسات اقتصادية، وتدابير لتحسين قابلية التوظيف، وسياسات لسوق العمل، وريادة الأعمال بين الشباب وحماية حقوق الشباب في العمل. ويواكب الدعم المقدم من منظمة العمل الدولية إلى الدول الأعضاء اعتباراً من عام 2012 التوجيهات الذي نصت عليها وثيقة "الدعوة إلى اتخاذ الإجراءات"، وبذلك تظل هذه الوثيقة ذات صله للوضع الراهن الخاص بتشغيل الشباب. وفي الوقت نفسه، فإن النهوض بالعمل اللائق للشابات والشباب من بين أهداف خطة التنمية المستدامة 2030، ومحور اهتمام مبادرة "مستقبل العمل" التي تم إطلاقها بمناسبة الذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية.

وتستلزم الأزمة الممتدة المتعلقة بتشغيل الشباب جهوداً شاملة وجريئة ومتضافرة يبذلها جميع الأطراف المعنية في شمال أفريقيا، بدعم مستمر من منظمة العمل الدولية والمجتمع الدولي. وتوجد الآن العديد من الفرص المتاحة أمام الإصلاحات بشأن النمو الشامل وكثيف التشغيل، وقد آن الأوان لتجاوز المبادرات قصيرة الأجل والتوجه نحو حلول دائمة تتماشى مع حجم تحدي تشغيل الشباب.

وتجسد خارطة طريق تشغيل الشباب في شمال أفريقيا نوايا جميع الأطراف المعنية في هذا الشأن خلال السنوات الخمس المقبلة، والتي تأتي نتيجة الجهود المتجددة من كافة الأطراف سوياً، مسترشدة بالأولويات الأساسية التالية:

نظام منهجي في تشغيل الشباب

- التأكيد على انخراط الشركاء الاجتماعيين وغيرهم من الاطراف المعنية الأخرى في دورة صياغة سياسات تشغيل الشباب، بداية من تحليل الوضع وحتى تقييم الأثر؛
- تعزيز نظم المعلومات لتشمل معلومات مفصلة عن سوق العمل حسب الفئة العمرية والنوع الاجتماعي بغية التوصل إلى تصميم للسياسات قائم على الأدلة والبراهين؛
- النظر في خيارات السياسات المتاحة وضمان توازنها واتساقها مع كافة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع مراعاة الأثر الإيجابي أو السلبي المترتب على تشغيل الشباب؛
- النهوض بشراكات مبتكرة ومتعددة الأطراف، تقوم على تبادل المعلومات، والتعلم المتبادل من الدروس المستفادة، والتعاون في عملية وضع السياسات وتنفيذ المشروعات؛
- وضع استراتيجية وطنية شاملة ومتماسكة لتشغيل الشباب، تستغل أوجه التكامل والتآزر على مستوى البرامج والسياسات مع مراعاة المسائل الجديدة التي تظهر في عالم العمل.

1. السياسات الاقتصادية

- تصميم سياسات شاملة ومنسقة ومستدامة على مستوى الاقتصاد الكلي تحفز الطلب الكلي وتشجع على التحول المنتج وتوفير فرص العمل، مع حسن استغلال أحد أهم الموارد في شمال أفريقيا، أي القوى العاملة من الشباب. وينبغي تبني هدفي توفير فرص عمل والحد من التضخم على هيئة هدف مزدوج تحققه سياسات البنوك المركزية بغية كفالة الاستقرار مع إنعاش الاستثمار المنتج. والحد من العبء المالي على التشغيل والاستثمارات المنتجة والنهوض بسياسات الأجور العادلة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص؛

- اعتماد سياسات صناعية وقطاعية جيدة التصميم تستهدف قطاعات وسلاسل القيمة الواعدة والقادرة على استيعاب العمالة من الشباب. وينبغي أن تستغل الإجراءات في هذا المجال الميزة التنافسية للمنطقة بما في ذلك قربها من أوروبا، وهي أكبر سوق للمستهلكين في العالم، فضلا عن الاستفادة من عودة تزايد النمو في القارة الأفريقية مجددا. هذا إلى جانب ضمان الحماية الاجتماعية والسياسات اللازمة

للتدريب لمصاحبه إعادة الهيكلة القطاعية. دراسة الفرص المتاحة أمام استحداث فرص العمل في الصناعات الخضراء والاقتصاد الاجتماعي؛

- تقوية البعد الخاص بالتشغيل في قوانين الاستثمار واتفاقيات التجارة. وضرورة ربط المزايا المالية والمزايا الأخرى المقدمة إلى المستثمرين الأجانب بالسياق المحلي والتشغيل على المستوى المحلي. وطرح برامج ضمانات حكومية ودعم لرأس المال الاستثماري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الحديثة والناشئة. كما أن دعم البيئة السياسية المستقرة فضلا عن احترام حقوق العمال من الشروط الضرورية لتحقيق الاستثمار المستدام على مستوى الأطراف الفاعلة وطنيا ودوليا؛

- مواءمة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الصناعية والاستثمارية مع الخطط الوطنية بغية كفالة تماسك هذه السياسات والمساهمة في أهداف التنمية على الأجل الطويل بما يتوافق مع خطة التنمية المستدامة *2030*. وبذلك، التأكد من توجيه الجهود نحو اضفاء الصفة الرسمية على الأنشطة الاقتصادية والتشغيل الغير رسمي؛

- استكشاف الفرص المتاحة أمام تقوية التعاون الإقليمي في تبادل المعرفة والممارسات الجيدة عند التصدي للمسائل البيئية وإدارة المياه وإدارة انتقال العمال ووضع رؤية إقليمية لخلق فرص تشغيل واتخاذ موقف موحد في المناقشات الدولية.

2. سياسات سوق العمل والحماية الاجتماعية

- تطوير وتحسين تدابير سوق العمل على أن تكون متكاملة وشاملة ودمجها بسياسات سوق العمل النشطة والغير نشطة، بحيث أن تتصدى للعيوب ومواطن الضعف الأساسية في سوق العمل فضلاً عن استغلال الفرص الناشئة من التغيرات التكنولوجية بغية تيسير انضمام الشباب إلى أسواق العمل أو دخولهم فيها مجددا. وينبغي أن تبني هذه التدابير على البرامج القائمة وتكملها وتقويها. وينبغي أن ينصب التركيز على دمج الشابات والشباب خارج دائرة التشغيل والتعليم أو التدريب، وعلى نزع الحواجز التي تعرقل بالتحديد وصول الشابات والشباب من المناطق الريفية والشباب من المناطق المتأثرة بالنزاعات إلى العمل اللائق. ويتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة على مستوى السلطات الوزارية، كما ينبغي أن تستند مجموعة كبيرة من المنظمات على أهداف عامة ومستهدفات محددة على أن يتم الاتفاق عليها بشكل مشترك، مع انخراط جميع الشركاء الاجتماعيين فيها. ولا بد من لفت الانتباه إلى أوجه التفاعل والتكامل المحتملة فيما بين تدابير سوق العمل والحماية الاجتماعية التي تتأثر بهذه الإجراءات؛

- تأسيس/ تعزيز حد أدنى للحماية الاجتماعية تشمل الوصول إلى الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، وذلك لضمان تأمين الدخل للشباب ولا سيما في أوقات البطالة أو إصابة العمل أو رعاية الطفل أو المرض، مع مراعاة أوجه الضعف الخاصة بالشباب بما يكفل وصولهم بفاعلية إلى مجموعة من الخدمات التي تعتبر ضرورية علي حسب السياق الوطني. وينبغي دمج نظم الحماية الاجتماعية بسياسات سوق العمل النشطة بما يكفل دمج الشباب الذي ليست لديه وظيفة فيها أو إعادة دمجه؛
- ضمان كفاءة القدرات الخاصة بالجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة لتقديم خدمات سوق العمل والحماية الاجتماعية بما يتوافق مع الرسالة والمهام المتوقعة منها. ويشمل ذلك وضع خدمات مصممة خصيصاً لاستهداف الشباب المستفيدين من البرنامج بشكل مناسب ووضع مواصفات لهم كوسيلة لتقديم الدعم الفعال إلى الشباب الباحثين عن العمل لائق؛
- تطوير جهود بناء المعرفة والتوسع فيها ونشرها حيث تمثل أساس تصميم سياسات سوق العمل ونظم الحماية الاجتماعية الفعالة.

3. قابلية التوظيف

- النهوض بنظم التدريب وتنمية المهارات لتيسير الانتقال من الدراسة إلى العمل، من خلال التعامل مع الجوانب التنظيمية والمؤسسية. لا غنى عن آليات توقع المهارات المطلوبة التي تستعرض بانتظام جدوى برامج التدريب من خلال الحوار بين أصحاب العمل ومقدمي التدريب والأطراف الأخرى، حيث يلزم أن يراعي إصلاح النظام متطلبات سوق العمل الحالية والمقبلة. وفي هذا الشأن ينبغي توافق الاستراتيجيات المعنية بالتدريب مع السياسات القطاعية وسياسات التجارة والصناعة والاستثمار والبيئة، مما قد ينهض بالوظائف المنتجة ذات الجودة العالية للشابات والشباب على حد سواء. ويجب أن يشارك أصحاب العمل والعمال على جميع المستويات في برامج إصلاح التعليم والتدريب الفني والمهني، بغية إحداث قدر أفضل من التوافق فيما بين نوع المهارات وجودتها من ناحية ومتطلبات الاقتصادات في طور التحول، بما في ذلك مراعاة احتمالات فقدان الوظائف؛
- تحسين تقديم التدريبات من خلال مناهج التدريب الفعالة التي تعزز المهارات الأساسية لقابلية التوظيف، وأيضاً من خلال دعم الترابط بين سوق العمل وبرامج التدريب الشاملة أو المتخصصة، مع إتاحة الفرصة أمام المتسربين من الدراسة والشباب في المناطق الريفية للحصول على تدريب. ويتطلب هذا الأمر من بين جملة أمور أخرى إتاحة المزيد من الفرص التعلم في مكان العمل، بالإضافة إلى برامج التلمذة الصناعية والتدريب الداخلي ذات الجودة العالية ورفع مستوي التلمذة الصناعية الغير رسمية وتحديد معايير المهارات ونماذج أخرى لضمان مستوى أفضل من الجودة على المستوى

الوطني والمستوى الدولي. ومن الضروري تحقيق المشاركة الثلاثية بين الحكومات والعمال وأصحاب العمل في هذا الشأن فضلا عن توفير الحوافز لمشاركة القطاع الخاص في أنماط تعاونية للتدريب مثل التلمذة الصناعية، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. ولا بد من إضفاء الطابع البرامجي على آليات الرصد والتقييم بما في ذلك تطبيق دراسات التتبع بانتظام؛

- تعزيز معلومات سوق العمل وتوفير خدمات التوجيه الوظيفي، وتعزيز كفاءات المستشارين في المجال الوظيفي لمساعدة الشباب على اتخاذ قرارات مدروسة على مستوى التعليم أو المستقبل المهني، وتحسين مهارات البحث عن الوظائف والمهارات الأساسية للتوظيف. وسوف يساعد إرساء صورة ذهنية إيجابية عن الوظائف الحرفية التي تتطلب مهارة بما في ذلك المهن التقليدية على زيادة جاذبية التعليم والتدريب الفني والمهني. وينبغي أن يصاحب هذا التوجه التعرف على مواصفات الباحثين عن هذه الوظائف بصورة أفضل ووساطة في داخل سوق العمل تتسم بالشفافية من خلال استخدام منصات قائمة على تكنولوجيا المعلومات للمطابقة بين طالب العمل ومهاراته.

4. ريادة الأعمال والتوظيف الذاتي

- النهوض بالمعارف الخاصة بريادة الأعمال من خلال حملات التوعية والمناهج الدراسية المدرسية والتدريب المناسب لتمكين قطاع عريض من الشباب من بدء مشروعات. وينبغي أن يشمل هذا إتاحة الفرص لاكتساب الخبرات العملية لبدء الأعمال/الانشطة من خلال التدريب داخل الوظيفة. وتحفيز عقلية ريادة الأعمال مهمة على وجه الخصوص في الأماكن التي يميل الشباب فيها إلى حد كبير إلى البحث عن عمل في القطاع العام؛

- دعم تطوير سياسات تعزيز ريادة الأعمال التي توضع بالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين والشباب أنفسهم لتحقيق بيئة تنظيمية داعمة بقدر أكبر مما يجعل بناء المنشآت التي يقودها الشباب وتسجيلها وتشغيلها أمر أسهل؛

- النهوض بخدمات تطوير الأعمال القائمة على ديناميكيات السوق وتنميتها، بما في ذلك من تمويل ودعم فني من القطاع العام ومن خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بغية تلبية الطلب على الخدمات ذات الجودة العالية. وتعزيز الشبكات والدعم المقدم من الأقران والوصول إلى المعلومات والتدريب والتكنولوجيا بغية التصدي للقيود التي تواجه نجاح الشباب في العمل. وتشجيع الابتكار في مجال الأعمال ومحو الأمية المالية بين الشباب؛

- تيسير نمو "سوق مالي وسيط" لزيادة الاستفادة من الإقراض القائم على السوق والخدمات المالية المقدمة إلى شريحة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. التمكين من الدمج المالي للنساء والمجتمعات الريفية بما في ذلك من خلال صناديق ضمان القروض والتمويل الجماعي والاستثمار المؤثر. وتخفيض شروط الائتمان والضمان لمنظمي المشاريع الشباب؛

5. المشاركة والحقوق

- تشجيع مشاركة الشباب وتمثيلهم في منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل وتشجيعها، وإتاحة المجال لهم للتعبير عن أنفسهم في الحوار الاجتماعي بما في ذلك من خلال نماذج جديدة للانخراط الاجتماعي؛

- النهوض بحقوق العمال من الشباب وحمايتها في مكان العمل من خلال تشريعات وطنية وآليات إشرافيه خاصة بالعمل بما يتوافق مع معايير العمل الدولية. وينبغي تفعيل أنظمة تفتيش العمل الوطنية وغيرها من السلطات الإدارية والقضائية المختصة واتخاذ إجراءات حاسمة للقضاء على أشكال العمل غير المقبولة، على أن يتم ذلك بالتعاون مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال وأصحاب المصلحة الآخرين من المجتمع المدني. ويلزم دعم أصحاب المصلحة على المستوى الوطني في رفع الوعي بحقوق العمال من الشباب في العمل؛

- تعزيز الجهود المستمرة إلى النهوض بتكافؤ الفرص والمعاملة فيما يتعلق بالتشغيل والمهنة، مع توجيه الاهتمام على وجه الخصوص إلى الشابات والشباب. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي مراعاة تطبيق مبدأ مساواه الأجور بين العمال من النساء والرجال في الأعمال متساوية القيمة. وتشمل التدابير المناسبة الأخرى حماية الأمومة والمزيد من توافر الخدمات الميسورة المقدمة للأطفال والكبار، ووضع التدابير اللازمة لمنع جميع أشكال التحرش الجنسي ضد العمال من الذكور والنساء وحظرها في التشغيل والمهن؛
- دعم إضفاء الطابع الرسمي على تشغيل الشباب والنهوض بانتقال العمال من الشباب من الوظائف المؤقتة إلى وظائف مستدامة.